اتفاق الطائف ١٩٨٩ وموقف حركة أمل منه

احمد خماط صابر[a] أ.م.د. سعد محسن العبيدي[b]

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ

a) ahmedkamat95@gmail.com

b) Dr.saad1974200@gmail.com

الملخص:

شكلت دراسة الحركات والأحزاب السياسية المعاصرة أهمِيَّة كبيرةٍ إذْ أدت دورا كبيرًا على مصير الشعوب لاسيما في لبنان فهي تَتَأثَّر و تؤثر فيه إيجابًا وسلبًا، وباعتبار أنَّ حركة **أمل** بوصفها الممثِّل الأوّل للطائفة الشيعية في لبنان، ومن الحركات الفاعلة فيه، على الرغم من وجود العديد من الأحزاب الأُخرى التي أَرغمت طبيعة تركيبة لبنان لظهورها، فبالتالي لعبت دورا كبيرا في الاحداث السياسية والعسكرية ومن أهم هذه الاحداث هو اتفاق الطائف ١٩٨٩ فمنه بدأت بوادر لحلّ الأزمة اللبنانية، وطيّ صفحة الحرب الأهلية التي دامت اربعة عشر عاماً، وبدأت فكرة الحوار بين مكوّنات المجتمع اللبناني وأَخذت اتِّجاهاً آخر نحو صياغة الحياة السياسية اللبنانية و تحديد هويتهِ المُتعددة الأطياف.

الكلمات المفتاحية: أمل، الطائف، موقف

The Taif Agreement of 1989 and the Position of the Amal Movement on it

Ahmed Khammat Saber Dr. Saad Mohsen Al-Obaidi
Mustansiriyah University, College of Education, Department of History

Abstract:

The study of contemporary politial movements and parties was of great importance, as they played a major role in the fate of peoples, especially in Lebanon, as they are affected and affected by it positively and neqatively, and given that the Amal movement as the first representative of the Shiite Community in Lebanon ,and one of the active movements in it despite the presence of many other parties that forced the nature of Lebanonś composition to appear, and therefore played amajor role in the political and military events, and most important of these events is the Taif Agreement of 1989, from which signs began to resolve the Lebanese crisis Turning the page of civil war that lasted for fourteen years, the idea of dialogue between the components of the Lebanese society began and took another direcion towards formulating the Lebanese political life and defining its multi_sectarian identity.

Keywords: Amal, Taif, Motif

المقدمة

لعبت حركة أمل دورا اساسيا ومهما على مجريات الساحة السياسية في لبنان، بما فيها من تقلبات وتناقضات وتوافقات، فالصراع الطائفي التي تشكل وبرز على الاحداث السياسية خلال هذه الفترة بسبب كون كل طائفة تريد الحفاظ على وجودها في لبنان، اذ شكلت أحزاب سياسية ومليشيات تابعة لها لهذا الامر وبأسباب خارجية وداخلية انفجرت الحرب الاهلية عام ١٩٧٥، وعلى اثرها برزت الطائفية والمحاصصة السياسية بشكل أكبر وتقلبت على منطق السلم والتعاون فيما بينها،

وعلى اثر ذلك، وفي ضوء تطور الاوضاع العسكرية والسياسية لتلك الحرب سعت الاطراف السياسية والفصائل المرتبطة بها، بأن تكسب الحرب لصالحها ولكن هذا الامر لم ينجح، وبما ان حركة أمل هي الممثل الوحيد لطائفة الشيعية قبل بروز حزب الله عام ١٩٨٢، سعت بكل الوسائل لكي تقوم بتوافق داخلي لكي تضمن دعمها في التصدي للعدوان الخارجي، ولكن هذا لم يكن

فبالتالي دخلت في الكثير من الصراعات الخارجية مع الكيان الصهيوني عامي ١٩٧٨و١٩٨٢، أما داخليا دخلت في صراعات عدة أبرزها مع الحزب التقدمي الاشتراكي ومع حزب الله.

وخلال هذه الفترة سعت كل الاطراف بأنهاء الحرب لذا عقدت الكثير من المبادرات الداخلية والخارجية التي كانت حركة أمل دورا بارزا فيها ومشاركا وابرزها أتفاق جنيف ولوزان ولكن لم تستطيع الحل، الى ان وصل الى عام ١٩٨٩ وبتوافق دولي وداخلي لحل الازمة أنحلت الامور الداخلية في لبنان، والتي عدته حركة أمل الطريق الاسلم لأنهاء الطائفية السياسية في لبنان،

اعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق الاجنبية والعربية الغير منشورة والمنشورة، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية، والكتب العربية، والأجنبية، والدوريات العربية، والصحف اللبنانية والعربية التي شملت معلومات واسعة ومفصلة عن الاتفاق وموقف الحركة منها،

امتدت الحرب الأهلية اللبنانية لأربعة عشر عاما كلفت اهلها خسائر بشرية قربت ٦٢ ألف قتيل، و٨٣ ألف جريح [١]، فضلًا عن خسائر إقتصادية كبيرة طالت الإقتصاد اللبناني وأضرَّت في الدخل القومي للبلد، وتأثَّرت مداخيل اللبنانيين لاسيَّما بعد الهبوط الحادِّ بالإنتاج المحلي، وهبوط القِيمة الخارجية للعُملة مع استمرار إزدياد التضخم، كُلّ هذا وَلَّد أضرارًا و آثارًا سيئة على أوضاع الطبقات الوُسطى والدنيا للشَّعب اللبناني[٢]، هذا الإنهيار تَرافق مع ازدياد التوترات الأمنية والسياسية[٣]، فمع قرب موعد إنتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل[٤]، في٢٢ أيلول ١٩٨٨لم تتوصَّل الأطراف المارونية إلى تسمية مُرشَّح تَوافقي على الرغم من طرح العديد من الأسماء منهم سمير جعجع [٥]، قائد القُوَّات اللبنانية، وميشال عون[٦]، وسليمان فرنجية، وميخائيل ظاهر[٧]، ومع تَداول هذه الأسماء أراد الرئيس أمين الجميل القيام بمُناورات سياسية بغية الوصول إلى تمديد آخر لِولِايته المُنتهية، و بِناءً على تلك المُعطيات كان سليمان فرنجية المُرشَّح الأقرب لرئاسة الجمهورية بعدما كان أكثر المُرشَّحِين قَبولًا من سوريا، و لكنَّه لم يستطع الحُصول على إجماع بسبب مُعارضة حزب الكتائب لِترشُّحه [٨]،

برزت على الساحة اللبنانية تجاذُبات من طرفينِ، الأوَّل دعت إليه حركة **(أمل)** بإجراء إصلاحات سياسية قبل خوض الإنتخابات الرئاسية، والثاني عبَّرت عنه القُوَّات اللبنانية بوضع سياسة الفيتو على عدد من المُرشَّحِين أبرزهم ميشال عون وريمون ادة وسليمان فرنجية فضلًا على النائب ميخائيل ظاهر على الرغم من أنَّه كان الإتِّفاق الأمريكي السوري بين الأسد – ريتشارد مورفي (Richard Murphy)[٩] لِترشيحه لرئاسة الجمهورية [١٠]، أراد الرئيس أمين الجميل بالتَّعاون مع ميشال عون بتعطيل و تأخير عقد جلسة مجلس ٱلنواب التي كانت من المُرجَّح أن تُعقد لانتخاب سليمان فرنجية في ١٨ من آب ١٩٨٨م، وبالفعل قام الجيش اللبناني والقُوَّات اللبنانية [١١] بمنع بعض النوَّاب من الوصول وأدَّى إلى عدم إكتمال نِصاب الجلسة ولم يُنتخب رئيسٌ للبنان[١٢].

وصلت الأزمة ٱللبنانية إلى مُنزلق خطير جِدًّا [١٣]، وشهدت لبنان فراغًا دستوريًّا بسبب تعذُّر إختيار رئيس للجمهورية فضلًا عن الإنقسام الطائفي في الجيش اللبناني وتحوُّله إلى مليشيات إسلامية ومسيحية حيثُ ترك أمين الجميل الحكم ولم يكن هناك إتِّفاق على إختيار رئيس للجمهورية مِمَّا دفع ٱلرئيس الجميل وفي مُنتصف ليلة ٢٢ من أيلول ١٩٨٨ بإصدار مرسوم جمهوري(٥٣٨٧) نصَّ **أوَّلًا** بتكليف حكومة عسكرية إنتقالية برئاسة العماد ميشيل عون قائد الجيش[١٤]، و**ثانيًا** بتشكيل وزراء من بعض العسكريين [١٥]،

وبعد إعلان تسميته لرئاسة الوزراء أعلن ميشيل عون أنَّ مَهَمَّة حكومته هو السهر على إستمرار الشرعية وتأمين الإنتخابات عندما تتوفَّر حُرية الترشيح والإنتخاب [١٦]، رفضت حركة **(أمل)** منطق هذه الحكومة حيثُ طالبت الوزراء الشيعة، ومنهم لطفي جابر، محمود طي أبو ضرغم، والعميد نبيل فريطم، من عدم المُشاركة فيها بعدما كُلِّفوا للمُشاركة فيها [١٧]، وعلى إثر المُطالبة رفضوا المُشاركة بالحكومة، وعارضت الحركة حكومة ميشال عون، وصرَّح رئيسها في ٢٣ أيلول ١٩٨٨، بـ: **أن لا إنتخابات رئاسية قبل الوصول إلى وفاق وطني،وقد ارتكب أمين الجميل هذه الخطوة خطيئة بحقِّ لبنان** [١٨]، وأكَّدت الحركة أنَّ ما حصل ليس تأليف حكومة و إنَّما هو إنقلاب عسكري [١٩] ، سيطرت الحكومة العسكرية الإنتقالية على عِدَّة مناطق أبرزها جبيل والمتن وكسروان ونصف بيروت بينما سيطرت القوات السورية على نصف بيروت والشمال والبقاع والجبل وثُلثي الجنوب [٢٠]، وغدتْ في لُبنان حكومتان، الأُولى: برئاسة سليم الحص[٢١] المُشكَّلة مُسْبَقًا في المناطق الغربية من بيروت رافعةً شعار الرفض الإسلامي لأيَّة

حكومة أُخرى، و عدَّت الحكومة العسكرية الإنتقالية بأنَّها غير شرعية، والثانية: حكومة برئاسة العماد ميشيل عون في المناطق الشرقية من بيروت [٢٢]،

وتأسيسًا على ما سبق أصبح في لبنان حكومتان أذ إدَّعت كُلّ حكومة لِنفسها الشرعية [٢٣]، وأعلنت حركة **(أمل)** في ٢٦ أيلول ١٩٨٨، أنَّ المرحلة الراهنة تتطلَّبُ الإلتفاف حولَ حكومة الرئيس سليم الحص، وضَرورة مَلءِ المراكز الخالية فيها، و العمل من خلالها على تحقيق الوفاق، و لَّا جمهوريةَ من دون وفاق[٢٤]، فضلًا عن ذلك أصبح هُنالك قائدان للجيش، أحدهما سامي الخطيب [٢٥]، الذي تمَّ تعيينه قائدًا مُؤَقَّتًا من قبل القُوى الوطنية المُتحالفة مع سوريا، و أبرزها حركة **(أمل)** والحزب التقدمي الإشتراكي فضلًا عن بقاء العماد ميشيل عون قائدًا [٢٦]، للنِّصف الثاني من الجيش النظامي بالإعتماد على القُوَّات اللبنانية بقيادة سمير جعجع والجيش الخاصِّ بالرَّئيس السابق أمين الجميل [٢٧]، وكخطوة إنقسامية أُخرى من قبل العماد ميشيل عون قام بتعيين النائب كاظم الخليل رئيسًا للمجلس النيابي في الأجزاء التي يسيطر عليها بينما بقي رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني في الجهات الغربية من العاصمة [٢٨]،

دفعت الأحداث المُتوترة في لبنان إلى طرح العديد من المُبادرات والإقتراحات، ونشطت المَساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب [٢٩]، أسهمت في صناعتها وصياغتها أطراف داخلية وعربية ودولية [٣٠]، لاسيَّما بعد رفض ميشيل عون إجراء الإنتخابات، وتعقَّد الوضع الداخلي في البلاد إذْ لم يكن إجتماع النواب اللبنانيين على الأراضي اللبنانية لحلِّ الأزمة مُمكنًا؛ بسبب الإعتبارات الأمنية التي كانت تشهدها الساحة المحلية، وعدم وجود موقع أو مقرّ حِيادي، و عقد أيِّ مؤتمر في أي منطقة سيكون مُعرَّضًا لتأثيرات أو محكومًا بضغط عسكري أو سياسي بفضل السيطرة الأمنية لأيّ فريق من الطرفين [٣١].

في هذه الأثناء عَقَد وزراء خارجية الدول العربية في ١٢/١/ ١٩٨٩، بمقرِّ جامعة الدول العربية إجتماعا بدورة غير عادية في تونس، وتناولوا القضية اللبنانية باهتمام واسع، ولِمواجهة الأخطار المُتعدِّدة التي تُهدِّد لبنان شُكِّلت لجنة سُداسية برئاسة وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد [٣٢]، وعُضوية كُلٍّ من وزراء خارجية الأُرْدُنِّ، الجزائر، السودان، تونس، والإمارات العربية المُتَّحِدة فضلًا عن ٱلسَّيِّدِ الأخضر الإبراهيمي[٣٣]، الأمين المُساعد لجامعة الدول العربية الذي عُيِّن مُمَثِّلًا لِلَّجنة، وكانت مَهَمَّتُها مُساعدة الفُرقاء السياسيين للوصول إلى أرضية مُشتركة للخروج من الأزمة [٣٤]، بدأت اللجنة أعمالها بتوجيه دعوتها للأطراف اللبنانية [٣٥]، للحضور ولقاء اللجنة في ٢٩ من كانون الثاني ١٩٨٩، في تونس لعرض وُجهات نظرهم في سبيل حَلِّ الأزمة فضلًا عن دعوتها للمرجعيَّات الدينية اللبنانية للحضور في الكويت للفترة بين٢٠–٢٣ شباط من العام نفسه للإستماع إلى آرائهم، و إعداد صيغة توافقية لِحَلِّ الأزمة[٣٦]، بذلت اللجنة جُهودًا كبيرة لِتنفيذ هذه المَهَمَّة، لكنَّ مساعيها اصطدمت بعقبات كبيرة [٣٧]، لاسيَّما بعد أن سلَّمت القُوَّات اللبنانية الحوض الخامس في مرفأ بيروت للجيش اللبناني في أواخر شباط ١٩٨٩، و إصدار العماد ميشال عون رئيس الحكومة الإنتقالية في ٦ آذار من العام نفسه قرارًا يمنع كُلِّ السفن والبواخر غير الشرعية حيث أمر سلاح البحرية لتنفيذ هذا القرار[٣٨]، لم تُوافق حكومة سليم الحص على إجراءات ميشال عون مُتَّهمتها بتضييق الخناق على المناطق الإسلامية التابعة لِسيطرتها، بِناءً على ذلك رَدَّ ميشال عون بإغلاق مطار بيروت[٣٩]، وفي ١٤/آذار/ ١٩٨٩، قصفت المليشيات مَرفأي بيروت وجونية ببعض القذائف رَدًّا على حصار مرأفئها غير الشرعي، فرَدَّ ميشال عون بقصف مدينة الاونسكو في بيروت الغربية وقصفت القُوَّات السورية و كذلك المتعاونون معها وزارةَ الدفاع اللبنانية فأُصيب مكتب ميشيل عون ولم يكن فيه، وبمساء اليوم نفسهِ أعلن ميشال عون حربًا على السوريين والمتعاونين معهم أسماها بحرب التحرير بعدما شعر بأنَّ سُورية عازمة على الوقوف ضدّه ولم تكن معه ولم تدعمه في الحصول على رئاسة الجمهورية [٤٠]، بعدها تبادل الطرفان المُتحاربان القصف على مناطق الطرف الآخر [٤١]،

استمرَّت المُواجهات العسكرية بين القوات السورية من جهة وقُوَّات ميشيل عون وسمير جعجع من جهة أُخرى[٤٢]، إذْ حصدت العديد من الأرواح قُدِّرت بـ ثلاثة آلاف قتيل ونحو عشرة آلاف جريح[٤٣]، طلب بعدها العماد ميشيل عون من السفير الأمريكي في بيروت جون مكارثي في أوائل نيسان ١٩٨٩، أن تتولَّى واشنطن نقل رسالة إلى دمشق تتضمَّن إقامة علاقات جيدة معها بعد ما تتعهد سُوريا بإنسحابها من لبنان، و أبدى عون إستعداده لإقامة إستفتاء شعبي وبإشراف دولي وعربي لمعرفة رأي اللبنانيين ببقاء

القُوّات السورية أو الرحيل[٤٤]، هنا إشترطت حركة (**أمل**) على الإنسحاب السوري بإنسحاب آخر جندي (إسرائيلي) من الأراضي اللبنانية مع العملاء المُتعاملين معها فضلًا عن حصول وفاق لبناني– لبناني على إيجاد نظام جديد للبنان، و أهمُّ بنوده الوفاق والتوافق على الجيش وعقيدته [٤٥]،

إنعقد في ١٨ نيسان ١٩٨٩، في بكركي إجتماعًا حضره ٢٣ نائبًا مسيحيًّا بعد ما دعا له البطريك الماروني نصرالله بطرس صفير[٤٦]، وخرج ببيان شَكَّل صدمة لميشال عون ولخياراته السياسية والعسكرية اذ أدانوا القصف الذي طال المدنيين، ودعوا إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، و أنّ يكون الجيش اللبناني مسؤولًا عن تنفيذه في أماكن وجوده فضلًا عن الجيش السوري يكون مسؤولًا عن المناطق التي تكون تحت نطاقه مع توجيه نِداءٍ لمجلس الأمن الدولي ومُنظَّمة الأُمَم المُتَّحدة وجامعة الدول العربية بالتَّدخل السريع لإيقاف المجازر الجماعية [٤٧].

على ضوء تلك التطورات طلبت الولايات المُتَّحِدة الأمريكية والإتِّحاد السوفيتي وفرنسا من بعض الدول العربية التحرك من أجل إيجاد صيغة مَخرج لِحَلِّ المُشكلة اللبنانية [٤٨]، فسارع القادة العرب لعقد مُؤتمر القمَّة العربي غير العادي في الدار البيضاء في المغرب بين ٢٣-٢٦/أيار /١٩٨٩، فاتَّخذت القِمَّة تشكيل لجنة عربية برئاسة العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز[٤٩]، والملك المغربي الحسن الثاني[٥٠]، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[٥١]، وتعيين الأخضر الإبراهيمي لإدارة هذه اللجنة [٥٢]، لِلخروج من الأزمة اللبنانية حدَّدت اللجنة العليا في ٢٦ / أيار / ١٩٨٩، في الدار البيضاء الأهداف الآتية [٥٣]:

أولا: عقد إجتماع للنُّوَّاب اللبنانيين؛ لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية ويكون داخل أو خارج لبنان.

ثانيا: عقد إجتماعٍ للمجلس النيابي لِلتَّصديق على صيغة الإتِّفاق والإصلاحات السياسية.

ثالثا: تأليف حكومة وفاق وطني، تلتزم بوثيقة الوفاق، ولابُدَّ أن تعمل على وضعها موضع التنفيذ.

رابعا: دعم حكومة الوفاق في إتِّخاذ الإجراءات الضرورية لِمُمارسة السيادة الكاملة على الأرض اللبنانية.

خامسا: إعطاء مُهلة سِتَّة أشهر لإنجاز المَهمَّة [٥٤]،

نشطت اللجنة المُكلَّفة ووضعت الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق، وكان للسَّيِّد الأخضر الإبراهيمي دور فيها، وفي ١٥/أيلول /١٩٨٩، أعلنت اللجنة في بيان لها عن خطّة تتكوَّن من سبع نقاط أهمها: وقف فوري وشامل لإطلاق النار، ودعوة النواب اللبنانيين إلى الإجتماع في ٣٠ /أيلول / من العام نفسه في مدينة الطائف السعودية اِذْ كان سبب إختيار الطائف لإبعاد النواب عن أجواء الضغوطات المُمكِنة من أطراف النزاع و الوعيد والتهديد، وسهولة تأمين مُتطلبات المُؤتمر وحاجاته، والتحكم بمسار الإعلام، والتأكيد على المسؤولية العربية تِجاه الأزمة اللبنانية [٥٥].

نجحت الجهود المحلية والعربية والدولية على حمل النواب اللبنانيين للإجتماع والسفر في الخارج لِمناقشة الوثيقة العربية، وقد مثَّلت هذه الخطوة نقلةً نوعية مُهِمَّةً للإنتقال من حالة الحرب إلى السلم، على الرغم من العقبات التي وقفت ضدّها لاسيَّما من سُوريا وحكومة ميشال عون [٥٦].

وجدت حركة (**أمل**) من إنعقاد المؤتمر فرصةً مُناسبة ثمينة يتشكَّل منها المُنعطف في لبنان من الإنتقال من حالة الحرب إلى السلم إذا تمكَّن من إزالة الصورة القديمة للنِّظام السياسي، و رسم صورة جديدة بديلة و القائمة على أُسُس واصلاحات جذرية تعتمد على المساواة والعدالة بين اللبنانيين كَافَّة، فضلًا عن إزالة كُلّ الأسباب المُوجبة التي تُؤسِّس لقتال وفتن داخلية [٥٧]،

وصل النواب اللبنانيون يوم ٢٩ /١٩٨٩/٩/، إلى الطائف بعد ما وُجِّهت لهم دعوة من السعودية مُباشرةً، وكان عددهم إثنان وسِتُّون نائبًا من أصل ثلاثة وسبعين [٥٨]، وأُفتتح المُؤتمر في ٣٠ أيلول ١٩٨٩، تحت شعار (إنَّ الفشل ممنوع) [٥٩]، بعدما ألقى الأمير سعود الفيصل[٦٠]، كلمة نيابة عن الأمير فهد و بإسم اللجنة الثلاثية العربية [٦١]": **لقد إنقضت على المأساة أربع عشرة سنة تعرَّض فيها لبنان للخراب والدمار كما تعرَّضت فيها سُكَّانه للهجرة والتهجير، وسقط فيها من الضحايا والشهداء ما هزَّ الضمير الإنساني،.. وشعورا بالمَسؤولية التاريخية تِجاه لبنان، ومحاولة لِتقريب وجهات النظر بين مُختلف الفرقاء اللبنانيين فقد إرتأت اللجنة إعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لِعرضها على حضرات النوَّاب لِمناقشتها لعلَّها تَلقى قبولهم وتُحقق الأهداف التي أقرَّها مؤتمر دار البيضاء وفي مقدمتها تحقق الوفاق بين اللبنانيين**"[٦٢].

بعدها أوضح حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني " **لسنا هنا لِنأخذ من فئة ونُعطي فِئة بل لنأخذ من الكُلِّ لِنُعطي دولة واحدة لِكُلِّ اللبنانيين**" (٦٣).

وبما أنَّ المَدعوين لاتِّفاق الطائف هُم النوَّاب فقط، أعتبرت حركة **(أمل)** النائب زاهر الخطيب مُمَثِّلًا عنها، وبذلك قدَّم نبيه بري رئيس حركة (أمل) ورقة إصلاحية ضمَّت مجموعة من البنود في الطائف بواسطة الخطيب لِيعرضها على المُؤتَمِرين، و هي (٦٤):

أوَّلًا: إلغاء الطائفية السياسية على أنّ يَتُمَّ من خلال مراحل.

ثانيًا: التأكيد على عُروبة لبنان.

ثالثًا: العدالة الإجتماعية والسياسية والإنمائية لِكُلّ المناطق اللبنانية ولجميع اللبنانيين.

رابعًا: الفصل بين السلطات والتعاون الأكيد فيما بينها مع الاقتراح فصل النيابة عن الوزارة؛ لأنَّها تُؤدِّي إلى إنتاجية في العمل الحكومي و بالتَّالي تُتيح للمجلس النيابي مُمارسة مَهَمَّتِهِ الرقابية بشكل فاعل وكامل.

خامسًا: التأكيد على إعتماد معيار الكفاءة فقط في الوظيفة بعيدًا عن المعيار الطائفي.

سادسًا: التأكيد لا غالب ولا مغلوب في لبنان (٦٥).

أراد رئيس حركة **(أمل)** من هذه المطالب التخلُّص من المُحاصصة الطائفية التي أوصلت لبنان لهذا الوضع المأساوي فضلًا عن تأكيده على عروبية لبنان وحُرية مُمارسة الطقوس الدينية والإبتعاد عن التركيز على المطالب الفئوية لاسيَّما من الطائفة المسيحية، نالت هذه النقاط تَجاوُبًا من النواب المُشاركين في الطائف لكنْ إعترضوا فقط على النقطة الأوْلى، وطرحوا رأيًا يتمثَّل بإضافة نَصٍّ جديد للمادَّة ٩٥ من الدستور ينصُّ على تأليف هيئة وطنية تكون برئاسة رئيس الجمهورية، وتضمُّ معه رئيس مجلس الوزراء والنواب فضلًا عن شخصيات سياسية و إجتماعية وفكرية مُؤثِّرة وحدَّدوا مَهَمَّتَها بدراسة إقتراح الوسائل الكفيلة بإلغاء الطائفية في لبنان (٦٦)،

تركَّزت المساعي في الطائف على إجراء تعديلات دستورية في تركيبة النظام السياسي اللبناني صلاحيات الرؤساء الثلاثة، والتعديلات التي تُراعي خُصوصيات الطوائف، وأسَّست لإنهاء الحرب اللبنانية، في إطار إتِّفاق سياسي يُراعي الحَدَّ المقبول عند الفرقاء مع التنازلات(٦٧)

وكانت هناك مجموعة من النقاط الخلافية لدى المُجتَمِعِينَ، من أهمّها:

الخلاف الأوَّل: تمحور حول رفض النوَّاب السنة أنّ يكون رئيس الجمهورية قائدًا أعلى للجيش، وكذلك على وجوب إستقالة الحكومة في حالة إستقالة النصف من أعضائها زائد واحد، وبعد عِدَّة مُداولات استقرَّ الأمر على اعتبار رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقُوّات العسكرية المُسَلَّحة التي تخضع لِسلطة مجلس الوزراء، فضلًا تُعْتَبَرُ الحكومة مُستقيلة إذا استقال ثُلث الأعضاء زائد وزير واحد (٦٨)،

الخلاف الثاني: تمثَّل حول موضوع رئاسة مجلس النواب اذ طالب الرئيس حسين الحسيني بتحديد ولاية رئاسة مجلس النواب بمُدَّة ولاية المجلس وهي أربع سنوات، و أنّ يُشارك رئيس مجلس النواب إلى جانب رئيس الجمهورية في الإستشارات النيابية المُلْزَمة التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتكليف رئيس الجمهورية، وبعد عِدَّة خلافات مع النائب جورج سعادة وبطرس حرب الذين عَدُّوا هذا الجانب تقليصًا لصلاحيات الرئاسة، وبعد تدخُّل رفيق الحريري، واللجنة الثلاثية العربية، استقرَّ الأمر على صيغة توافقية نصَّت على المُوافقة على المُقترح الأوَّل للحسيني ورفض الثاني (٦٩).

الخلاف الثالث: بند السيادة، لاسيَّما المُتعلِّق بإعادة إنتشار القُوَّات السورية على الأراضي اللبنانية إذْ شكَّل عقدة المُؤتمر الأساسية، لاسيَّما النواب المسيحين، وربطوا مُوافقتهم النهائية على الشق الإصلاحي، مُرتبط بصورة مُباشرة بالتَّوصل إلى جدول زمني واضح لإعادة إنتشار القُوَّات السورية (٧٠).

وبعد المُباحثات الطويلة التي استمرَّت لغاية يوم٢٢ تشرين الأوَّل ١٩٨٩، تمَّ عقد إجتماع للنّواب اللبنانيين برئاسة حسين الحسيني في قصر المُؤتمرات في السعودية، أُقِرَّت وثيقة الطائف بأغلبية ثمانية وخمسين صوتًا وامتناع النائب حسن الرفاعي ومُعارضة إثنين، وهما النائبان زاهر الخطيب وتوفيق عساف (٧١).

كان موقف حركة (**أمل**) من المُفاوضات وبُنود وثيقة إتِّفاق الطائف، فقد أيّدت حركة (**أمل**) مُفاوضات إتِّفاق الطائف إذْ قال رئيسها نبيه بري أنَّ الدرس لابُدَّ أنّ يتعلمه كُل لُبنانيٍّ، لا يمكن في لبنان أنْ ينتصر فريق على فريق إلَّا بالحوار ولا يتطوَّر أيُّ نظام إلَّا بالطَّريقة الديمقراطية والحوار، لكنَّها لم تُؤيِّد القرارات بشكل كامل [٧٢]، لاسيَّما النقطة الأخيرة من الإصلاحات السياسية التي تخصُّ مجلس النواب التي تقول، بعد إنتخاب أوّل مجلس نيابي على أساس وطني لاطائفي، يُسْتَحْدَثُ مجلسٌ للشُّيوخ لمناقشةِ القضايا المصيرية، ويتكوَّن من العائلات الروحية فقد عارضتها حركة (**أمل**) و قد صرَّح رئيسها" **إنَّ هذه المَادَّة وبكُلِّ صراحةٍ وقناعة مَقبرة لإلغاء الطائفية، وبالتَّالي هي تكريس للطَّائفية ليس أكثر**"[٧٣].

أكَّد رئيس حركة (**أمل**)نبيه بري: " **عندما أقرَّ النواب وثيقة الطائف كنتُ أمام خيارين، الأوَّل: القبول بها على عِلَّاتها، والثاني اللجوء إلى قلب الطاولة السياسية، واخترتُ الخيار الأوَّل، وإنَّ إتِّفاق الطائف صورة مبروزة ولنا ألفُ ملاحظة وملاحظة على أصل الصورة و مضمونها** " [٧٤]،

أبرز ماجاء في وثيقة الوفاق الوطني تكوّنها من المبادئ العامة والإصلاحات، فقد أكَّددت المبادئ العامَّة لاتِّفاق الطائف أنَّ لبنان وطن سيِّد وحُرٌّ مُستقِّل، وطن نهائي لجميع أبنائه وعربي الإنتماء والهُوية وأنَّها جمهورية ديمقراطية برلمانية تقومُ على مبدأ إحترام الحريات العامَّة فضلًا عن حُرية المعتقد والرأي قائمًا على أساس العدالة الإجتماعية والمُساواة في الحقوق، وإنَّ الشعب مصدر السلطات ويكون النظام قائمًا على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها[٧٥]، أمَّا الإصلاحات السياسية فقد تناولت مجلس النوَّاب وهو السلطة التشريعية ويُمارِس رقابة شاملة على سياسة الحكومة بينما رئاسة الجمهورية فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة فضلًا عن كونه القائد العامّ للقُوَّات المُسَلَّحة التي تخضع لِسُلطة مجلس الوزراء، و بشأن رئاسة مجلس الوزراء فرئيسها هو رئيس الحكومة، و و المسؤول عن تنفيذ السياسة العامّة التي يضعها مجلس الوزراء، و لقد تناول إتِّفاق الطائف إصلاحات إدارية و إقتصادية وتربوية وإجتماعية، أمَّا على المستوى الأمني فقد أكَّد على وضع خطّة أمنية مُفَصَّلة مُدّتها سنة واحدة، هدفها بَسْط سُلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، والإعلان عن حَلِّ جميع المليشيات، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال سِتَّة أشهر [٧٦].

وتناولت الوثيقة بند تحرير لبنان من الإحتلال (الإسرائيلي)، والعمل على إستعادة سُلطة الدولة حتّى الحدود اللبنانية المُعترَف بها دوليًّا من خلال العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥، وأكَّد إتِّفاق الطائف بشأن العلاقات اللبنانية السورية على العلاقات الأخوية والصداقة من حيث العروبة والإنتماء، و على التنسيق المُشترك والتعاون بين البلدين عن طريق إتِّفاقيات في شتّى المجالات بحيث لاتصبح أيّ دولة تهديدًا لدولة أُخرى، إنَّ إتِّفاق الطائف قام على ثلاثة أركان رئيسية هي: الهُوية والكيان ونظام الحكم، فضلًا عن بنود السيادة والإستقلال، و ناقش قواعد و آلية تحقيق الأركان الثلاثة، أمَّا مضمونه فاشتمل على أربعة فصول: المبادئ العامَّة والإصلاحات السياسية وغيرها من الإصلاحات وبسط الدولة اللبنانية سِيادتها على كامل أراضيها وتحرير لبنان من الإحتلال (الإسرائيلي) فضلًا عن العلاقات المُمَيَّزة بسورية [٧٧].

وهدف إتِّفاق الطائف إلى هدفين أساسين، يتمثَّل الأوَّل: في حَلِّ الصراع اللبناني– اللبناني عن طريق الإصلاحات الدستورية والسياسية، والثاني: في إيجاد حَلٍّ للحرب التي شنَّها العماد ميشال عون ضدّ القُوَّات السورية [٧٨].

ففي الثاني من تشرين الثاني ١٩٨٩، عقد المجلس المركزي لحركة (**أمل**) إجتماعًا إستثنائيًا برئاسة نائب رئيس الحركة عاكف حيدر، لتدارُس مشروع الوثيقة، ويُعتبر المجلس أعلى سلطة في اتِّخاذ القرارات بالنِّسبة للحركة، وأعتبرت أنَّ الوثيقة لم تُلَبِّ الطموح المنشود، ومن أهمّ قراراتها هي:

أوَّلًا: رفض المجلس المركزي للحركة لمشروع وثيقة الطائف من حيث هي مشروع إصلاح سياسي؛ لأنَّها في أحسن الأحوال ترقيع لواقع طائفي، وهو عِلَّة هذا النظام وسبب الظلم والهيمنة، ثُمَّ إنَّ المشروع أغلقَ أبواب الأمل أمام أيّ تقدُّم إجتماعي يضمن حقوق وحرية وكرامة المواطن، ووقف ضدّ إمكانية تطوُّر الوطن ومُؤسَّساته، لاسيَّما أنَّه تجاهلَ قضية الاحتلال (الإسرائيلي) لجنوب لبنان، ولم يدعم مُقاومة الكيان الصهيوني التي يقودها الشعب.

ثانيًا:إعتبر المجلس المركزي لحركة أمل، إنَّ إنتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإعادة الحياة الدستورية إلى المُؤسَّسات، في حال حصوله يُعَدُّ مَدخلًا أمنيًا ليس إلَّا، بالتَّالي سجَّل المجلس رفضه لِكُلِّ ما يجري على أساس قاعدة للعمل السياسي المُرتكِز على مشروع الطائف، وأكَّد على مُواصلة الجهاد وفي مُختلف المواقع، وبالوسائل الديمقراطية والسياسية من أجل إلغاء الطائفية السياسية [٧٩].

إلتقى رئيس حركة (**أمل**) نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط بالرَّئيس السوري حافظ الأسد في دمشق ٤ /تشرين الثاني/ ١٩٨٩، وخلال اللقاء جرى النقاش حول الوثيقة التي تَمَّ التوصُّل إليها في الطائف، وبينا انهم إعترضوا على بعض بنودها التي لا تفسح المجال أمام إمكانية تطوير النظام السياسي وتكرِّس الطائفية السياسية، وأكَّد الوزيران على الإستمرار بمُعارضتهم الإيجابية إلى أنّ يتوصَّلا إلى إلغاء الطائفية السياسية [٨٠]،

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، تَمَّ تصديق وثيقة الطائف من قبل مجلس النوَّاب اللبناني في جلسته المُنعقدة في مطار القليعات بشمال لبنان، وأُنتُخِبَ حسين الحسيني رئيسًا للبرلمان، وعلى إثرها عُقِدَت جلسة ثانية للمجلس النيابي، وأُنتُخِبَ فيها رينه معوض[٨١] رئيسًا للبنان [٨٢]،

رفض ميشال عون إتِّفاق الطائف بكُلِّ بنوده، عادًا ذلك ترسيخًا للسَّيطرة السورية في لبنان، لكنْ رينيه معوض لم يستمرّ برئاسته إذْ أُغتيل في٢٢ من الشهر نفسه، وفي٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٩، إجتمع مجلس النوَّاب في مدينة شتورا وانتخبوا الياس الهراوي [٨٣]، رئيسًا للبنان، اِذْ كَلَّف بعدها سليم الحص بتشكيل الحكومة [٨٤]، و قام بعدها الرئيس الللبناني بإجراءات، أهمّها: عزل ميشال عون عن قيادة الجيش اللبناني وتعيين أميل لحود بدلا عنه، ولكنْ ميشال عون رفض مُغادرة القصر الجمهوري، أعطى بعدها الياس الهراوي رئيس الجمهورية فترة اسبوعين لمغادرته [٨٥]، فرفض عون المُدَّة و بعده أُجبرَ على مُغادرة القصر بالقُوَّة في١٣ من تشرين الأول ١٩٩٠، والذهاب الى السفارة الفرنسية في لبنان في مدينة الحازمية مُطالبًا بعدها باللجوء إلى فرنسا وبعد مغادرته في ٢٩ آب ١٩٩١، و إنتهت الحرب الأهلية في لبنان [٨٦].

كان موقف حركة (**أمل**) من إتِّفاق الطائف مُنطلَقًا من رُؤيتها الواضحة لأولوية قضية الجنوب، وكذلك تنفيذ القرار ٤٢٥، و بالتَّالي عدَّ الوفاق الداخلي القاعدة الرئيسية لمسيرة تحرير الجنوب مع التشديد على ضمانة هذا الوفاق بتنفيذ، وتعزيز الإصلاحات السياسية بشكل جيِّد و مُتكامل في نفس الوقت، وكذلك يفتح المجال المُستقبلي لِبناء وطن سليم، إذْ أكَّدت الحركة بالقول ألَّا إنتخابات نيابية بدون وفاق وطني[٨٧]،

إذْ أكَّدت الحركة وعبر بيان المجلس المركزي لِلتَّحرُّك من أجل تنفيذ القرارات الأُممية والدولية لاسيَّما القرار٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، و دَعَت القيادات الحركية والمُواطنين التابعين لها لتنفيذ هذه التوجيهات ودعمها، والعمل من أجل تحقيقها من خلال تواصُل قادة الحركة مع قاعدتها الأمنية [٨٨]،

وتنفيذًا لبنود إتِّفاق الطائف إتَّخذت الحكومة في ٢٠ آذار١٩٩١ قرارًا يقضي بحَلِّ جميع المليشيات في موعدٍ أقصاه ٤٠ يومًا إلى آخر نيسان من العام نفسه، مع تسليم الأسلحة للجيش خلال شهر واحد مع إغلاق وسائل إعلامهم وفي حال لم تَقُمِ المليشيات بالأمر تستخدم الحكومة وبمساعدة سوريا العنف ضدّهم لتطبيقه، بعدها إتَّخذت الحكومة قرارات أخفَّ من القرار الأوَّل، منها: بما إنَّ أفراد المليشيات لا يُتقِنُون إلَّا مُمارسة الحرب و من الصعب إيجاد فرصة عمل لهم بصورة مدنية فبالتَّالي سيكونون مصدرًا لاضطرابات إجتماعية ففكَّرت بدفع راتب شهري لكل فرد لا يتجاوز ١٠٠ دولار فضلًا عن إدماجهم في الوظائف المدنية بعد مرحلة من التدريب، و من ثَمَّ إمتحانهم ليكونوا قادرين على أداء وظائفهم في الحكومة و لاسيَّما في قُوى الأمن الداخلي أو الشرطة والمُؤسَّسات الأمنية الأُخرى [٨٩]، لاقى هذا القرار إستحسان بعض القُوى والفصائل المُسلَّحَة و رفضه آخرون، فقد رفضت القُوَّات اللبنانية هذا القرار بينما أعلن الحزب التقدُّمي الإشتراكي عن تسليم ترسانة الأسلحة التي لديه إلى سوريا لكسب وِدِّها لاسيَّما بعد تأييد العراق في حربِهِ (المُسمَّاة الخليج الثانية)، وبعد الضغط على القُوَّات اللبنانية قرَّرت إسترجاع بعض أسلحتها إلى (إسرائيل) وبيع ما تبقَّى منها، ولم يُنفِّذْ حزب الله هذا القرار بحجة مقاومة (إسرائيل) في الجنوب بينما كان موقف حركة (**أمل**) بتسليم الأسلحة

لثقيلة و الإبقاء على الأسلحة المُتوسِّطة والخفيفة للدِّفاع عن النفس لاسيَّما في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية في مُواجهة الإعتداءات (الإسرائيلية) [٩٠]،

وتنفيذًا لِقرارات الحكومة السابقة تقرَّر ضمّ ٢٠ ألف مُسَلَّح إلى القُوى الأمنية والإدارات العامَّة في الدولة فقد كانت حِصَّة حركة **(أمل)** والحزب التقدمي الإشتراكي ٢٨٠٠ عنصرًا مُناصفة [٩١]،

يتَّضح من خلال ما تقدَّم أنَّ قرار حَلِّ المليشيات جاء لصالحها و ليس بصالح الدولة لفرض الأمن؛ لأنَّ أغلب عناصرها فُضِّلت عن باقي الأفراد في الدولة وعُيِّنوا في مُؤسَّسات الدولة الأمنية وغيرها، فضلًا عن الدولة فهي لم تُنَفِّذ كامل القرار إذْ نرى أنَّ بعض المليشيات تُركت لها الحرية في عدم تسليم أسلحتها كما كان لحزب الله وحركة **(أمل)** فضلا عن أنَّ بعض الفصائل قد باعت أو استرجعت أسلحتها سواء إلى (إسرائيل) أو سوريا وبهذا من الممكن إسترجاعها عندما تطلبها مُستقبلًا في حال حصول طارئ.

الخاتمة

أكَّدت الدراسة أنَّ إتِّفاق الطائف عام ١٩٨٩، جاء نتيجة توافُق داخلي وعربي وإقليمي، لاسيَّما من سوريا والسعودية والولايات المُتَّحدة وهو مُحصَّلة نهائية للعديد من المشاريع الإصلاحية التي أرادت إنهاء الحرب الإهلية، و على الرغم من أهمّيته في إيقاف فتيل الحرب لكنَّه لم يلَبِّ طموح اللبنانيين ولكنَّ الحركة عدَّته خُطوة أُوْلى في الإتِّجاه الصحيح لإقامة التوازن السياسي بين، أذ كان الهدف منه بناء المُؤسَّسات، وحفظ الإنتماء العربي للبنان، وإصلاح النظام الدستوري، وتحديد صلاحيات الرئاسات الثلاثة، لإيقاف نزيف الدم الذي عصف بلبنان من عام ١٩٧٥، و إنَّ موقف حركة **(أمل)** كان واضحًا فهو يدعم الإتِّفاق والتشاور بين اللبنانيين قبل خوض الإنتخابات الرئاسية في عهد أمين الجميل، و قد دعم الإتِّفاق لكنَّه لم يُوافِقْ على معظم القرارات التي تمخضَّت عنه؛ لأنَّها رأت أنَّ بعض بنود إتِّفاق لطائف تكريس للطَّائفية على الرغم من أنَّ الإتِّفاق زاد من صلاحيات الطائفة الشيعية والسنية على المسيحيين

الهوامش

[١] تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب من إنهيار الدولة حتى إنبعاث أُمة، ط١، باريس، ١٩٩٣،، ص ٤١٧.

[٢] هادي محمد حسين، أثر إتفاق الطائف على الإستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة ١٩٨٩–١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت (الأُردُنِّ)، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

[٣] إياد نوري صبار الراوي، واقع العلاقات السورية – اللبنانية و آفاقها المستقبلية من عام ١٩٧٦–٢٠٠٣،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١١٩.

[٤] أمين بيار الجميل: وِلِدَ في ٢٢ كانون الثاني١٩٤٢، في قضاء المتن في لبنان و تلَّقى تعليمه في مُختلف المراحل في مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت، درس الحقوق في معهد الحقوق الفرنسي، والتاريخ في الجامعة اليوسوعية إذْ نال إجازتها في العام ١٩٦٥، بعد مُزاولته مهنة المحاماة إنتسب إلى حزب الكتائب عام ١٩٦٠، منذ كان طالبا وما لبث أن أصبح عُضوًا في المكتب السياسي ورئيسًا في إقليم المتن في الكتائب عام ١٩٧٢، عُيِّن نائبًا عن المتن الجنوبي عام ١٩٧٠، خلفًا لخاله موريس الجميل، وأُعِيد إنتخابه عام ١٩٧٢، أُنتخِب رئيسًا للجمهورية في ٢١ أيلول ١٩٨٢، بعد إغتيال أخيه بشير الجميل، و أصبح الرئيس التاسع للبنان بعد الإستقلال، للمزيد ينظر: د. ع، و، ملف العالم العربي، سير وتراجم، ل –١٩١٣/١؛ زينب مجسن جدوع محمد، أمين الجميل ودوره السياسي في تاريخ لبنان حتى عام (٢٠٠٠)، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠٢٠، ص ٥٦.

[٥] سمير فريد جعجع (١٩٥٢–)، ولِد في عين الرمانة في ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٥٢، إحدى ضواحي بيروت لعائلة مارونية أصلها من بشري، إنضمَّ في صباه إلى الذراع الطلابي لحزب الكتائب وباشر بدراسة الطب في الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٧٢، وقد ترك دراسته إثر بدء الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ م، وانتقل إلى جامعة القديس يوسف في الضواحي المسيحية لبيروت، وسرعان ما ترك دراسته مُجدَّداً في عام ١٩٧٦، لِيشارك في القتال ضدّ التنظيمات الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، يُعتبر أحد أبرز المشاركين في الحرب الأهلية اللبنانية وترأَّس الهيئة التنفيذية لحزب القُوَّات اللبنانية عام ١٩٨٢، إحدى الميليشيات التي لعبت دوراً مُهماً في الحرب وتحوَّلت

الآن إلى حزب سياسي، سُجِن بتهمة إصدار أوامر القيام بعِدَّة إغتيالات سياسية هامَّة راح ضحيتها رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي في ١٩٨٧، ومحاولة الإغتيال الفاشلة لوزير الدفاع ميشال المرّ في ١٩٩١. ينظر للمزيد: سمير الريس، الطريق الى القصر، المرشحون والبرامج، مُؤسَّسة الدراسات اللبنانية المعاصرة، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص٤٥.

[٦] ميشيل عون: ولد في الضاحية الجنوبية في١٨ شباط ١٩٣٥، تلقَّى تعليمه الإبتدائي والمتوسطة في مدرسة إخوة المدارس المسيحية والثانوية في مدرسة القلب الأقدس في بيروت ونال الشهادة الثانوية منها ١٩٥٥، دخل مدرسة الحربية وتخرَّج منها ١٩٥٩، برتبة ملازم، ثُمَّ تدرَّج بالمناصب العسكرية و عُيِّن قائدًا للجيش في ٢٣ حزيران ١٩٨٤، وفي أيلول عَيَّنه أمين الجميل عام ١٩٨٨، رئيسًا لحكومة إنتقالية، أسَّس حزب تيَّار الوطني الحُرّ بعد ما انتقل إلى فرنسا عام ١٩٩١، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر ورياض الغنام، مُعجم حكام لبنان و الرؤساء، ١٨٤٢–٢٠١٢: سيرة وتراجم حكام لبنان و الرؤساء الجمهورية و المجالس النيابية و الحكومات خلال ١٧٠ سنة، ط١، دار بلال، بيروت، ٢٠١٢ م،ط١، دار بلال، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٦٨.

[٧] ميخائيل ظاهر: ولد في ١٥ آب عام ١٩٢٨، في القبيات قضاء عكار، درس الإبتدائية والتكميلية والثانوية في مدرسة الغزير في مدينة طرابلس، تخرَّج عام ١٩٤٨، أكمل دِراسة الحقوق عام ١٩٥٥، أُنتخب نائبًا عن قضاء عكار في عام ١٩٧٢، إرتبط إسمُه بالعديد من عُضوية ورئاسة لِجان البرلمانية، وفي حكومة رفيق الحريري عُيِّن وزيرًا للتَّربية والفنون الجميلة عام ١٩٩٢. للمزيد ينظر: شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية: خفايا، وقائع، وثائق، صور، ط١، شركة المطبوعات للتَّوزيع، (د، م)، ٢٠٠٨ ص ١٤٣.

[٨] حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، نبيه بري ودوره السياسي حتى عام ١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٤، ص ٢٠٠.

[٩] ريتشارد مورفي: وُلِدَ في ٢٩ تمّوز عام ١٩٢٩، في مدينة بوسطن الأمريكية، أكمل دراسته الثانوية من مدرسة اللاتينية في روكسبري عام ١٩٤٧، حصل على شهادة البكالوريوس بالآداب من جامعة هارفرد ١٩٥١، والدكتوراه من جامعة كمبرج عام ١٩٥٣، أصبح سفيرًا في موريتانيا بعدما رشَّحه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٤ شغل منصب سفير الولايات المُتَّحدة الأمريكية في سوريا، ثُمَّ الفلبين والسعودية، وفي عام ١٩٨٣ تولَّى منصب مُساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب آسيا والشرق الأدنى، وفي عام ١٩٨٨ قاد المُفاوضات مع الرئيس السوري حافظ الأسد لإيجاد مُرشَّح مقبول للرئاسة اللبنانية، ينظر: إبراهيم محمد جبار الويس، حركة (أمل) ودورها السياسي في لبنان ١٩٧٥–١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، ص ١٩٢.

[١٠] أُجري في ١٧ ايار ١٩٨٨م، لقاء بين الرئيس السوري حافظ الأسد وريتشارد مورفي لإيجاد مُرشَّح مقبول من الطرفين لرئاسة الجمهورية اللبنانية وبعد إنتهاء اللقاء عَقد مع الأسد إتِّفاقية عُرفَت بإتِّفاقية ميرفي– الأسد، وتمَّ ترشيح ميخائيل ظاهر كمُرشَّح توافقي ؛ لأنَّ أغلب الشخصيات المُرشَّحة لم تكن مقبولة لدى الأوساط اللبنانية المارونية فضلًا عن علاقة ميخائيل ظاهر مع سوريا الجيدة لاسيَّما أنَّه يسكن منطقةٍ أغلبيتها سُوريون كان لها الأثر في طرحه واختياره أثناء المُفاوضات، للمزيد ينظر: سركيس نعوم، ميشال عون حلم أم وهم، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٥؛ عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر، السياسة الأميركية تجاه لبنان، ط٤، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٧.

[١١] القُوَّات اللبنانية: جاء تأسيس القوات اللبنانية على يد بشير الجميل عام ١٩٧٦بعد اشتداد الخناق على الطائفة المارونية في بيروت الغربية لاسيَّما بعد تعرُّضِها لهزائم عسكرية خلال حرب السنتين، وتكوَّنت هيكلية القُوات من عناصر أحزاب ومليشيات مسيحية مُختلفة، مثَّلت الفترة ١٩٧٦–١٩٨٢، مرحلة صعود للقُوَّات بفضل سياسة توحيد البندقة المسيحية التي إتَّبعها المُؤسِّس بشير الجميل، وتعاونت هذه القُوَّات مع (إسرائيل)، وبعد إغتيال مُؤسِّسها برزت خِلافات حادَّةٌ بين قادتها، و تولَّى ايلي حبقية رئاسة الحزب، وفي عام ١٩٨٢ تولَّى سمير جعجع قائدًا للقُوَّات اللبنانية، وسلَّمت القُوَّات أسلحتها بعد إتِّفاق الطائف عام ١٩٨٩، و تحوَّلت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٤. للمزيد ينظر: عمر إبراهيم محمود العلاف، حزب القوات اللبنانية ودورة السياسي والعسكري (١٩٨٣–١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص ١٨٠.

[١٢] عبدالله الحاج حسن، تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام ١٩٠٠–٢٠٠٠، ط١، دار الولاء، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٨٢،

[١٣] صفاء فاضل سلمان، المواقف الإقليمية في لبنان للمدة الواقعة بين ١٩٩٠–٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٨.

[١٤] هي الوزارة السادسة والخمسون واستمرت من ٢٢ أيلول إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، إذْ تكوَّنت من رئيس الحكومة و٥ وزراء، وتكوَّنت من العماد ميشيل عون رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للدِّفاع والإعلام، العقيد عصام أبو جمره نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البريد والمواصلات و التّعاونيات والإقتصاد والتّجارة، واللّواء محمود طي أبو ضرغم وزير الأشغال العامَّة والنّقل والسّياحة والعمل، والعميد تبيل

فريطم وزير الخارجية والتّربية الوطنية والفنون الجميلة، والعقيد لطفي جابر وزير الموارد المائية والكهربائية والزّراعية، للمزيد ينظر: جان ملحه، حكومات لبنان: ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٣٩٠.

(١٥) جريدة النهار، العدد ١٧١٣٧، ٢٣ أيلول ١٩٨٨،

(١٦) المصدر نفسه،

(١٧)جهاد بنوت، حركة (أمل) قصة حركة إصلاحية لبنانية في بلاد العرب، ط١، المركز الثقافي اللبناني،ج٨، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨١.

(١٨) حيدر جواد كاظم، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(١٩) جريدة النهار، العدد ١٧١٣٨، ٢٤ أيلول ١٩٨٨.

(٢٠) سعد نصيف جاسم، الحزب التقدمي الإشتراكي في لبنان وموقفه من إتفاق الطائف ١٩٨٩، مجلة، مجلة كلية التربية، العدد ٤، مج ١، ٢٠١٥، ص ٢١٧؛F.O.973/654,British Embassy ,Lebanon after The TAIP AGREEMENT,11-April1990

(٢١) جاءت حكومة سليم الحص بعدما أُغتيل رشيد كرامي عندما كان وزيرًا للتربية، وكُلِّف من الرئيس السابق أمين الجميل لرئاسة الحكومة، واستمرت حتَّى بعدما تشكَّلت حكومة العماد ميشيل عون مدعومة من سُوريا والأطراف اللبنانية، وعلى رأسهم حركة (أمل)،للمزيد ينظر: جان ملحه، المصدر السابق، ٣٨٩.

(٢٢) باسم أحمد هاشم الغانمي، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص ٢٩٥.

(٢٣) أحمد الأحمد، الدور السياسي للحزب السوري القومي الإجتماعي في لبنان ١٩٦٩-١٩٩٠، مطبعة نور، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٣٣.

(٢٤) جريدة النهار، العدد ١٧١٤٠، ٢٧ أيلول ١٩٨٨،

(٢٥) سامي الخطيب: ولد سامي بديع الخطيب في البقاع الغربي في ١٠ كانون الأوَّل ١٩٣٣م، تلقَّى تعليمه الإبتدائي في المدرسة الإنجيلية في زحلة وفي المدرسة الرسمية المعلقة ثُمَّ في رسمية حدث بعلبك، إنتقل بعدها إلى دمشق حيث تابع دراسته الثانوية في مدرسة التجهيز الاولى، بعدها دخل المدرسة الحربية، وتخرَّج منها برتبة ملازم عام ١٩٥٥م، وشغل العديد من المناصب الأمنية منها رئيس فرع الأمن الداخلي، أُنتُخِب نائبًا عن دائرة البقاع الغربي – راشيا في دورات أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠م، حيث شارك في العديد من اللجان النيابية فكان عُضوًا في لجنة الطفل والمرأة وترأَّس بعدها لجنة الدفاع الوطني والامن لِعِدَّة سنوات، وعُيِّن وزيرًا للداخلية عام ١٩٩٠م، في حكومة عمر كرامي، وأُعِيد تعيينه وزيرًا للداخلية عام ١٩٩٢م، بحكومة رشيد الصلح، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر، رياض الغنام، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٢٦) أبقى المرسوم الجمهوري بمادَّته الثانية في ٢٢ أيلول بأن يحتفظ الوزراء برتبهم ومناصبهم العسكرية في الجيش اللبناني، للمزيد ينظر: جريدة النهار، العدد ١٧١٣٧، ٢٣ أيلول ١٩٨٨م،

(٢٧) إبراهيم محمد جبار، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(٢٩) حسين علي كردي حمود الجبوري، رفيق الحريري ودوره الإقتصادي والسياسي في لبنان ١٩٤٤-٢٠٠٥، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١م، ص ٧٤.

(٣٠)منى جلال عواد المشهداني، إشكالية الإستقرار السياسي في لبنان بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣٦.

(٣١) باسم ريحان مغامس الشميساوي، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥م-١٩٨٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٣م، ص ١٨٦.

(٣٢) صباح الأحمد (١٩٢٩-٢٠٢٠): وِلد في ١٦ حزيران عام ١٩٢٩، في مدينة الجهراء شمال غرب العاصمة الكويتية، تلقَّى تعليمه في المدرسة المُباركية، وفي عام ١٩٥٦ أصبحَ عُضوًا في اللِّجنة العليا ووزيرًا للإرشاد والأنباء عام ١٩٦٢، ووزيرًا للخارجية عام ١٩٧٨، و لغاية ٢٠٠٦، وفي نفس العام أصبح أميرا للكويت، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي و آخرون، ج ٣، دار الهدى للنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٥٥.

(٣٣) الأخضر الإبراهيمي: ولد عام ١٩٣٤، تلقَّى تعليمه في الجزائر وباريس، و هو سياسي ودبلوماسي جزائري مثَّل جبهة التحرير الوطني الجزائري في جاكرتا عام ١٩٥٤-١٩٦١، و أصبح سفيرًا للجزائر في مصر والسودان بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٩، ومُمَثِّلًا في الجامعة العربية (١٩٦٣-١٩٧٠)، في عام ١٩٧٠، أصبح سفيرًا في بريطانيا، و وزيرًا للخارجية الجزائرية ١٩٩١-١٩٩٣، و أصبح مَبعوث الأُمم المُتَّحدة إلى لبنان ١٩٨٩-١٩٩٢، مَبعوثا للأُمم المُتَّحدة في اليمن عام ١٩٩٤، و أصبح مبعوث الأُمَم المُتَّحدة إلى العراق عام ٢٠٠٤، ينظر للمزيد: المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٣٤) جريدة النهار، العد ١٧٢٢٩، ١٣ كانون الثاني، ١٩٨٩.

(٣٥) تمثَّلت الأطراف اللبنانية المُجتمعة مع اللجنة السُّداسية في تونس بالعماد ميشال عون والرئيس سليم الحص والرئيس حسين الحسيني ودارَ الإجتماع بحثًا عن إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية و إزالة خطر التقسيم، فقد طالب ميشال عون بالسيطرة على بيروت الكُبرى فضلًا عن سيطرة الجيش التي تحت زعامته عليها، و إنهاء الإحتلالات على لبنان وبرمجة الإنتخابات، بينما دعا حسين الحسيني وسليم الحص إلى تزامن الإصلاحات والإنتخابات الرئاسية فضلًا عن مُطالبتهما بضمانات لتعديل الدستور، ولم ينجح الإجتماع بسبب إنَّ كُلَّ طرف مستبدٌّ برئيه، للمزيد ينظر: عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مُتكامل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠١، ص ٢٠٠.

(٣٦) باسم أحمد هاشم الغانمي، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٣٧) د، ك، و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، رقم الملفة ١١٤/٢٣٤ العنوان: الموقف من الوضع الداخلي للدولة، المصدر: رويترز العدد ١٤، بتاريخ ١٠ تمّوز ١٩٨٩، و٣٣ ؛ صفاء فاضل سلمان، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣٨) د، ك، و، تقارير وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، رقم الملفة ١١٤/٠٣٠ الموضوع : مجلس الوزراء، المصدر: ا، ف، ب، العدد ٣، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٨٩، و ٢٧.

(٣٩) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٩، ص ١٩٩،

(٤٠) البير منصور، الإنقلاب على الطائف، ط١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٢) أحمد الأحمد، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٤٣) سعيد سلمان، لبنان والطائف آثاره – ردود الفعل – نتائجه – إمكانية تطبيقه، دار أزال ووكالة المطبوعات اللبنانية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧؛ F.O.973/654,British Embassy , Lebanon after The TAIP AGREEMENT,13-June1990

(٤٤) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٤٥) النهار، العدد ١٧٢٥٠، ٧ شباط ١٩٨٩،

(٤٦) نصرالله بطرس: ولد في العام ١٩٢٠، في بريفون كسروان، أكمل دراسته الإبتدائية والتكميلية في بعرمون ١٩٣٣-١٩٣٦، وفي المدرسة الاكليريكية البطريكية المارونية مابين عامي١٩٣٧-١٩٣٩، ودرس في الجامعة اليوسوعية المشرق ١٩٤٠-١٩٤٣، وفي العام ١٩٥٠، أصبح بدرجة كهنوت وفي العام ١٩٨٦، أصبح بطريك الكنيسة المارونية في لبنان وسائر المشرق حتَّى عام ٢٠١١، للمزيد ينظر: ميشال العويط، وصيتي الى الموارنة، تقديم: بشارة بطرس الراعي، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٣٦؛ عبد السلام متعب عيدان الربيعي، الموارنة ودورهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٨٩، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٣٣١.

(٤٧) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص ٣٤٦،

(٤٨) جورج بكاسيني، أسرار الطائف: من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال (مع وثائق ومحاضر)، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣، ص ٨٣.

(٤٩) فهد بن عبد العزيز(١٩٢١-٢٠٠٥): وِلد عام ١٩٢١، في مدينة الرياض، تلقَّى تعليمه الأوَّلي في مدرسة الأُمراء، بعدها إنتقل إلى المعهد السعودي بمكَّة المُكرَّمة لإكمال دراسته، أصبح وزيرًا للمعارف عام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٦٢، أصبح وزيرًا للداخلية في عهد الملك فيصل، ونائبًا لرئيس مجلس الوزراء ١٩٦٧، وأصبح ولِيًّا للعهد عام ١٩٧٥، في عهد الملك خالد ورئيسًا للوزراء، وفي عام ١٩٨٢ أصبح أميرًا للملكة العربية السعودية، للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي و آخرون، ج٤، المصدر السابق، ص ٦١١.

(٥٠) الحسن الثاني(١٩٢٩–١٩٩٩): وِلد عام ١٩٢٩، في مدينة الرباط، تلقَّى تعليمه على يد العلماء المُسلمين المُلْحَقِين بالقصر، ودرس في ثانوية الرباط، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط، تولَّى رئاسة أركان الجيش المغربي عام ١٩٦١، وهو الملك السابع عشر من الأُسرة العلوية الحاكمة للمغرب، في العام ١٩٧٥ أصبح وليًّا للعهد، وعام ١٩٦٠ رئيسًا للوزراء، ونُصِّبَ مَلكا للمغرب عام ١٩٦١، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، ج٢، المصدر نفسه، ص ٥٣٣،

(٥١) الشاذلي بن جديد (١٩٢٩–٢٠١٢): ولد عام ١٩٢٩ في ولاية عَنابة شرق الجزائر، عسكري وسياسي جزائري، في عام ١٩٥٤ إنخرط بالجيش الفرنسي وعمل مُلازمًا، إنضمَّ إلى جبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٥، أصبح مُقرَّبًا من الرئيس الجزائري هواري بومدين بعدما تدَّرج في المناصب العسكرية، عُيِّن عُضوًا في مجلس قيادة الثورة بعد إنقلاب بومدين، في شباط ١٩٧٩ أصبح رئيسًا للبلاد، للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز عبدالله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد (١٩٧٩–١٩٩٢) أُطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٠، ص ٢٢ ؛ عبد الوهاب الكيالي، ج٣، المصدر نفسه، ص ٤٢٦.

(٥٢) البير منصور، المصدر السابق، ص ٢٧.

(53)- F.O.973/654,British Embassy ,Lebanon after The TAIP AGREEMENT,June1991

(٥٤) جريدة النهار، العدد ١٧٣٦٨، ٢٣ تمّوز ١٩٨٩ ؛ البير منصور، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٥٥) محمد علي تميم، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية ١٩٧٥–١٩٨٩، مجلَّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج ٢٠، العدد ٨، ب ٢٠١٣، ص ١٢٩ ؛ Ohannes Geukjian , Lebanon after The Syrian Withdrawal , Rutledge , London , 2016. Without Numeric Pages.

(٥٦) البير منصور، المصدر السابق، ص ٢٩؛ F.O.973/654,British Embassy ,Lebanon after The TAIP AGREEMENT,26-June1991

(٥٧)نبيل هيثم، نبيه بري أسكن هذا الكتاب،ط١، دار بلال، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٥٤.

(٥٨)زواد حفيظة، إتِّفاقية الطائف ١٩٨٩، نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٥–٢٠١٦، ص ٦٠،

(٥٩) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٢٠٨،

(٦٠) سعود الفيصل (١٩٤٠–٢٠١٥): وِلد في مدينة الطائف عام في ٢ كانون الثاني ١٩٤٠، وهو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز، أكمل دراسته الإبتدائية في مدرسة الأُمراء النموذجية في الطائف، ثُمَّ أكمل الثانوية في الولايات المُتَّحدة الأمريكية في العام ١٩٦٤، حصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة برنستون الأمريكية، عُيِّن مُستشارًا لوزارة الطاقة والصناعة ثُمَّ وكيلًا لوزارة البترول عام ١٩٧١، و أصبح وزيرًا للخارجية عام ١٩٧٥، واستمر فيها طيلة ٤٠ عامًا، للمزيد ينظر: وائل ناصر حسين الإسماعيلي، سعود الفيصل ودوره في السياسة الخارجية السعودية حتى عام ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٨.

(٦١) سعيد سليمان، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٦٢)علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، ط١، دار الفارابي، بيروت،٢٠١٣، ص ١٦٣.

(٦٣)فؤاد خلف حسين، التطورات السياسية في لبنان ١٩٨٩–٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار ٢٠١٨، ص ٩١،

(٦٤) نبيل هيثم،، المصدر السابق، ص٣٥٣،

(٦٥)اتفاق الطائف، نظام جديد اطار قديم، المجلة الدولية لمبادرات السلام Accord المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان، عدد٢٤، ص ٣٩،

(٦٦) حيدر جواد كاظم، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٦٧)نعيم قاسم، حزب الله: المنهج،. التجربة،. المستقبل، ط٥، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦٣ ؛ Tim I ewellyn, Spirt of The Phdeix, Beirut and story of Lebanon Btauris, 2010,p 12

(٦٨) سعيد سليمان، المصدر السابق، ص ٣٦–٣٧.

(٦٩) جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٧٠) عارف العبد، المصدر السابق، ٢٢٠،

(٧١) عباس قاسم فرج الموزاني، حزب الله و دوره السياسي في لبنان ١٩٨٩–٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٢٠، ص ٩٢؛ F.O.973/654,British Embassy ,Lebanon after The TAIP AGREEMENT,22 October1989.

(٧٢) مُقابلة تلفزيونية مع نبيه بري، في برنامج وثائقي أحزاب لبنان – حركة (أمل) –الجزء الثاني، الشبكة الوطنية للإرسال أن بي أن NBN،٢ كانون الثاني ٢٠١٩، وتُعتبر موجودة في موقع اليوتيوب https://youtu.be/Y2ivvG7YFQA

(٧٣) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٣٥٦.

(٧٥) عبدالله الحاج حسن، المصدر السابق، ص ٣٩٨؛ , Béchara Ménassa , Dictionnaire de la Constituation Libanaise Editions Dar An Nahar , Biruth , 2010, P 430-432

(٧٦)عباس قاسم فرج، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٧٧)عبد الرؤوف سنو، حروب لبنان ١٩٧٥ـ ١٩٩٠، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٦١.

(٧٨) عبد الناصر هبيتة، دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات العربية دراسة حالة: الأزمة اللبنانية (١٩٧٥ –١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ١٩٩٧، ص ١٧٦.

(٧٩) مجلة أمل، العدد٦١٥، ٣تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٨.

(٨٠) جريدة (أمل)، العدد ٦١٦، ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٩،

(٨١) رينية معوض: ولد في زغرتا في ١٧ آذار ١٩٢٥، بدأ حياته الدراسية في مدرسة زغرتا، إنتقل بعدها إلى مدرسة الفرير ١٩٣٤، في طرابلس ثُمَّ تابع علومه التكميلية في مدرسة الفرير في بيروت، ثُمَّ إنتقل إلى مدرسة عينطورة للآباء اللعازاريين اِذْ نال منها شهادة البكالوريا، درس الحقوق في الجامعة اليوسوعية وتخرَّج منها عام ١٩٤٨، أُنتخب نائبًا عام ١٩٥٧ عن زغرتا ثُمَّ أُعِيد إنتخابه في ١٩٦٩، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢، ولغاية إنتخابه عام ١٩٨٩، عُيِّن وزيرًا للبريد و البرق قبلها عام ١٩٦١، ووزيرًا للعمل والشؤون الإجتماعية ١٩٦٩، ووزيرًا للتربية عام ١٩٨٠، شارك في مُؤتمر الطائف ١٩٨٩، وأُنتخب رئيسًا للجمهورية في٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، للمزيد ينظر: عدنان محسن ظاهر، رياض الغنام، المصدر السابق، ١٦٩.

(٨٢) م.م.ن.ل، إقرار وثيقة الوفاق الوطني، الدور التشريعي السابع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية، ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩؛ Michel Johnson , All Honorable men , the social origins of war of Lebanon , center of Lebanese studies , London , 2001, P 241.

(٨٣) الياس الهراوي: ولد في مدينة زحلة في ٤ أيلول ١٩٢٦، أمضى بمدرسة الحوش عامين إثنين لِينتقل بعدها لمدرسة الكلية الشّرقية للآباء الروم الكاثوليك، درس المرحلتين التّكميلية والثّانوية بمدرسة الحكمة ببيروت، ونال منها شهادة البكالوريا ودرس الحقوق لعام واحد بجامعة القدِّيس يوسف ثُمَّ إنتقل لدراسة التّجارة في كلية التّجارة، أُنتخب نائبًا عام ١٩٧٢، عن مدينة زحله وبقي فيها بفضل التّمديد الإجباري للبرلمان لغاية ترأُّسه الجمهورية عام ١٩٨٩، وشغل العديد من الوزارات أهمها: وزير للأشغال العامَّة عام ١٩٨٠، شارك بجلسات مُؤتمر الطائف وأُنتخِب رئيسًا للبلاد في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩، للمزيد ينظر: نهاد بهلول كاظم الوائلي، الياس الهراوي ودوره السياسي في لبنان ١٩٢٦–١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية، ٢٠٢٠م، ص ١٣–١٨.

(٨٤) تشكَّلت الحكومة من رئيس مجلس الوزراء و١٣ وزيرًا واستمرَّت من ٢٥ تشرين الثّاني ١٩٨٩، لـ ٢٣ كانون الاول ١٩٩٠، وتكوَّنت من سليم الحص رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للخارجية والمُغتَربين، وميشال ساسين نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للعمل، ومزيه البزري وزيرًا للإقتصاد والتّجارة، وجورج سعادة وزيرًا للبريد، وادمون رزق وزيرًا للعدل والإعلام، وعلي الخليل وزيرًا للمالية، و سورين خان وزيرًا للصّناعة والنّفط، وعبدالله الرّاسي وزيرًا للصحة، و نبيه بري وزيرًا للموارد المائية والكهربائية والإسكان والتّعاونيات، ووليد جنبلاط وزيرًا للأشغال العامَّة والنّقل، والياس الخازن وزيرًا للداخلية، والبير منصور وزيرًا للدفاع الوطني، ومحسن دلول وزيرًا للزراعة، وعمر كرامي وزيرًا للتربية والفنون الجميلة، للمزيد ينظر: جان ملحه، المصدر السابق، ص ٤١١.

(٨٥) د،ك، و، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات)، رقم الملفة ١١٤/٠٣٤، الموضوع: تشكيل وزاري، بتاريخ ٢٢ تشرين الثّاني ١٩٨٩، العدد١، المصدر: واع، و ٩،

(٨٦) سعد نصيف، المصدر السابق، ص ٢٢١.

[٨٧] جهاد بنوت، ج ٨، المصدر السابق، ص ٨٦.

[٨٨]مجلة أمل، العدد٦١٥، ٣تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٩.

[٨٩]مسعود الخوند، موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب، ط١، ج١٧، قسم الدراسات في دار كنعان، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٣٨.

[٩٠] البير منصور، المصدر السابق، ص ١٥١.

[٩١] مسعود الخوند، ج١٧،المصدر السابق، ص ٦٣٩